

Distr.
GENERAL

S/1998/1103
19 November 1998

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس

مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أود أن أرفق لكم رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ والمتضمنة طلب العراق تمديد المرحلة الرابعة (المعززة) من برنامج (النفط مقابل الغذاء) لمدة شهرين إضافيين من أجل إتاحة الفرصة الكافية للعراق لتصدير كميات النفط اللازمة من أجل الإيصال بمتطلبات خطة الشراء والتوزيع التي صادق عليها الأمين العام.

سأغدو ممتنًا لو تفضلتم بإثارة هذا الموضوع في أول جلسة مشاورات مقبلة للمجلس وتوزيع رسالتي هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون

السفير

الممثل الدائم

.../...

191198 191198 98-36378

المرفق

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية العراق

كما هو معروف فإن المرحلة الرابعة (المعززة) من خطة الشراء والتوزيع التي أعدت بالاستناد إلى القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) سينتهي نفاذها في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وكان القرار المذكور، الذي اتخذه مجلس الأمن في ١ شباط/فبراير ١٩٩٨، قد حدد سقفاً مالياً مقداره ٥,٢٥٦ مليار من دولارات الولايات المتحدة بناء على توصية الأمين العام للأمم المتحدة الذي قدمها إلى مجلس الأمن في تقريره المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨ (الوثيقة S/1998/95) بسبب عدم كفاية الـ ٢ مليار دولار التي كان القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) قد حدد لها كقف مالي لمذكرة التفاهم في البداية، وذلك لعدم كفايته بالقياس إلى الحاجات الفعلية لشعب العراق وبالاستناد إلى تقارير وكالات الأمم المتحدة العاملة في العراق.

وأثناء زيارة السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة إلى العراق للفترة من ٢١ - ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٨، شرح السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس الجمهورية، أثناء استقباله له في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، الحالة الفنية الصعبة جداً التي تواجه منظومة إنتاج وتشغيل ونقل النفط العراقي والتي لا يمكن معها بأي حال من الأحوال ضمان قدرتها على تحقيق الزيادة الكبيرة في السقف المالي التي حددها القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) وأن الحد الأعلى للسقف المالي الذي يمكن تحقيقه في ظل هذا الوضع هو (٤,٠) مليارات من دولارات الولايات المتحدة كأقصى تقدير.

وقد ثبتنا موقفنا هذا في رسالة وجهناها إلى الأمين العام مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨ حيث بينا في تلك الرسالة أنه في ضوء القدرات الحالية للمنظومة النفطية وأسعار النفط، التي كانت آخذة بالهيمنة في تلك الفترة، فإننا لن نتمكن من تحقيق السقف المالي المذكور (أي ٥,٢٥٦ مليار). ودعونا الأمين العام إلى أن تؤخذ هذه المسألة بنظر الاعتبار عند مناقشة مشروع خطة الشراء والتوزيع ما لم يتم وبسرعة تخصيص مبالغ كافية لشراء المواد الاحتياطية والمعدات اللازمة لإصلاح المنظومة النفطية وتهيئتها للعمل بالشكل الذي يؤدي إلى استخدامها بالطريقة التي تؤمن قدرة كافية لتصدير الكمية اللازمة من النفط للوفاء بالسقف المالي الجديد، وفي ضوء الأسعار الهاابطة لأسعار النفط لن نتمكن من تحقيق السقف المالي المذكور وربما سيكون ما بين ٣,٠ - ٣,٥ مليارات من دولارات الولايات المتحدة.

تنفيذاً للفرقة ١٢ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) فقد قام فريق خبراء نفطي من شركة سيبولت الهولندية والأمانة العامة للأمم المتحدة بمشاهدة المنشآت النفطية العراقية حيث تمت مناقشة القوائم التي وضعها وزارة النفط للوفاء بمتطلبات صيانة المنظومة النفطية وقد رفع الأمين العام تقرير هذا الفريق إلى مجلس الأمن برسالته المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/330) وكان تقييم الفريق مفاده أن العراق لا يستطيع

في ظل الظروف الراهنة أن يصدر النفط أو المنتجات النفطية بما يكفي لتوفير المبلغ الإجمالي ٥,٢٥٦ من دولارات الولايات المتحدة المشار إليه في القرار ١١٥٣ (١٩٩٨).

ومن الجدير بالذكر أن فريق الخبراء الذين سبقت الإشارة إليهم كان قد قدر الاحتياجات الفعلية لإصلاح وصيانة المنظومة النفطية العراقية بـ ١,٢ مليار دولار وأن قطع الغيار والمستلزمات المطلوبة لإدامة العمليات الإنتاجية وتصعيدها بحدها الأدنى المعقول مع الأخذ بنظر الاعتبار المستويات الإنتاجية التي وضعتها وزارة النفط العراقية كانت متناغمة حتى لو تم توفير تلك المستلزمات في مواعيدها.

وقد بدأت الدوائر التابعة لوزارة النفط فوراً بتوقيع عقود شراء قطع الغيار والمعدات الأخرى بموجب القائمة المصنفة الملحة بخطة الشراء والتوزيع التي صادق عليها الأمين العام في ٢٩ أيار / مايو ١٩٩٨ حيث تم ترويج أكثر من ٤٥٠ عقداً نفطياً قدم منها ٢٢٤ عقداً إلى سكرتارية لجنة ٦٦١ وافقت لجنة ٦٦١ على ١٣٩ عقداً فقط في حين علق المندوبان الأمريكي والبريطاني ٩٦ عقداً.

وبعد مرور أكثر من خمسة أشهر على صدور القرار ١١٧٥ (١٩٩٨) ومن كتابة هذه المذكرة لم تصل إلى العراق ولا قطعة غيار واحدة والمرحلة الرابعة المعاززة قد شارت على الانتهاء.

صاحب السعادة

لقد شرحنا في مناسبات عديدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن ورئيس لجنة ٦٦١ حالات التعطيل المتعمد لمندوب الولايات المتحدة وبريطانيا في لجنة ٦٦١ التي توافقت مع الانهيار المتواصل لأسعار النفط الخام في السوق العالمية مما أدى إلى نتيجة حتمية واحدة هي تقليص إيرادات العراق المقررة للمرحلة الرابعة المعاززة والتي ستصل في نهاية تنفيذ المرحلة، وفق أفضل التقديرات، إلى ٢,٧ مليار دولار ونشير بهذا الشأن إلى رسالتنا إلى الأمين العام المؤرخة ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ (الوثيقة S/1998/771) وإلى رئيس مجلس الأمن ورئيس لجنة ٦٦١ المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ (الوثيقة S/1998/787) ورسالتنا الموجهة إلى الأمين العام وإلى رئيس لجنة ٦٦١ المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (الوثيقة S/1998/928) وأخيراً رسالتنا المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (الوثيقة S/1998/996).

إن عدم إمكانية تحقيق السقف المالي البالغ ٥,٢٥٦ مليار من دولارات الولايات المتحدة وفي ظل الظروف والمعوقات التي شرحناها في رسائلنا المذكورة أعلاه قد أدت إلى عدم إمكانية تصدير إلا ما يعادل ٢,٧ مليار من دولارات الولايات المتحدة لكامل فترة المرحلة الرابعة في حين نلاحظ أن الولايات المتحدة وبريطانيا تتجهان بين آونة وأخرى بحرصهما زوراً على تلبية احتياجات الشعب العراقي وزيادة الموارد المالية لمذكرة التفاهم في حين أن الواقع الملموس الذي أشرنا له يؤكد بما لا يقبل الشك أن ممارسات تلك الدولتين العلنية في عرقلة المواقف على عقود قطع الغيار والمعدات اللازمة للمنظومة النفطية هي التي أدت إلى هذه النتيجة الحتمية التي سبق وأن ثبينا عليها منذ البداية.

صاحب السعادة

لكل ما ورد أعلاه فإن حكومة جمهورية العراق ترى أن يقوم مجلس الأمن بتمديد المرحلة الرابعة (المعززة) لمدة شهرين إضافيين من أجل إتاحة الفرصة الكافية للعراق لتصدير كميات النفط الازمة من أجل الإيفاء بمتطلبات خطة الشراء والتوزيع التي صادق عليها الأمين العام وعلى أن يقترب ذلك بتوجيه لجنة ٦٦١ لتسهيل تمكّن شراء التجهيزات الإنسانية وكذلك عقود شراء قطع الغيار والمعدات الخاصة بإصلاح المنظومة النفطية.

نرجو من سعادتكم إثارة موضوع هذه الرسالة في أول جلسة لمشاورات مجلس الأمن وتوزيعها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق
